

جانب مديرية التحرير المحترمة .

بعد مرور أسبوع على اختفاء المهندس رمزي عيراني ، مسؤول الجامعة اللبنانية في القوات اللبنانية ، تعلن لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ما يلي :

- ١- استنكار عملية الخطف ، أياً تكن الجهة الخاطفة ، وكائناً ما كانت الأسباب الدافعة . إذ يفترض بزمن السلم أن يحمل الاحتكام إلى القانون والقانون فقط .
- ٢- إن مسؤولية الحفاظ على الأمن ، وكشف هوية الخاطفين ، وإطلاق سراح المهندس عيراني ، ومعاقبة مرتكبي هذه الجريمة ، هي مسؤولية السلطة الرسمية التي عليها أن تثبت بسط هيبتها وهيبة القانون في هذه القضية كي نطمئن أننا في زمن السلم فعلاً .
- ٣- مع مطالبتنا بالكشف السريع عن هذه الجريمة وعودة المهندس عيراني إلى أهله وعائلته ، نذكر المسؤولين جميعاً وخصوصاً دولة رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء ، بضرورة إنهاء محنة آلاف العائلات التي ما زالت تنتظر الكشف عن مصير أحبائها المخطوفين والمفقودين ، والكف عن المماطلة واللعب بأعصاب الناس ، وذلك بعدم اللجوء إلى تمديد ثالث لمهلة عمل الهيئة الرسمية التي شكلت لهذه الغاية والتي من المفترض أن تنجز عملها بتاريخ ٦ حزيران القادم .
- ٤- ولا بد من الإقرار أخيراً أنّ قدرة الدولة على اتخاذ القرار المسؤول والوصول إلى النتائج المرجوة تجاه أي قضية أو موضوع يحصل عندما تخزم أمرها فعلاً والأمثلة على ذلك كثيرة ، وعكسها صحيح أيضاً .

بيروت في ١٤/٥/٢٠٠٢

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين

في لبنان

